

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقرير الندوة الثانية لمسار الكشف
» بعد خان شيخون والشعيرات:
التحولات الميدانية ومستقبل الفصائل«

تقارير مركز الحوار السوري

استنبول ١٠ شعبان، ١٤٣٨هـ

الموافق لـ ٦ أيار / مايو ٢٠١٧

برنامج الحوار السياسي

المحتويات

٢	المحتويات
٣	المقدمة
٤	المحور الأول
٤	تطورات سياسات الفاعلين لإقليميين والدوليين وتحليل الأحداث
٧	مداخلات وتعليقات الحضور
٧	تحليل مجريات الأحداث وأدوار الفاعلين
٧	حول التوصيات المقترحة
٨	المحور الثاني
٨	مداخلات وتعليقات الحضور
٨	تحليل مجريات الأحداث وأدوار الفاعلين
٨	مناقشة التوصيات المطروحة من قبل الخبير واقتراح البدائل
١٠	خاتمة

مقدمة

أثبتت الأحداث الأخيرة أنه من الصعب تحديد توقّعات مسار الصراع المعقّد، فالرياح مُتغيّرة مُتقلّبة، يستفيد منها الأقدر على سوقها وتطويعها إلى مراده، والذي يستطيع تحويل المخاطر إلى فرص، والذي يستثمر تلك الفرص، ويراكم نقاط النجاح وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكبرى.

وفي هذا السّياق، وبعد ما تواتر عن جهود روسية بُذلت لدعم وصول إدارة الرئيس الجمهوري «ترامب» إلى البيت الأبيض، وبعدما ظهر وكأنّ بوتين قد كسب حليفاً على رأس الهرم الأمريكي، حدث تغيّر واضح في هذا الانطباع على المستوى العالمي، حيث خالفت إدارة «ترامب» الجمهورية التوقّعات السابقة من خلال ردّها العسكري على استخدام النظام السوري للسّلاح الكيماوي في «خان شيخون»، ورغم الأبعاد الرمزية والاستعراضية لمثل هذا الردّ العسكري، إلا أنه مثّل مع ما رافقه من تصريحات وبيانات متتالية (من الولايات المتحدة والدول التي تقدّمت بدورها بعد الخطوة الأمريكية) تحولاً مهماً متعدّد الآثار، ومن ذلك أنّه أعاد الحديث عن شرعية بشار الأسد واستمراره في الحكم إلى المربع الأول بعدما بدا وكأنّ نجمه قد صعد مرة أخرى، قابلت روسيا هذه التحركات بالتصعيد عسكرياً ضد المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل الثورة، ترافق ذلك مع زيادة الحشود الروسية-الإيرانية، ما بدا أنه استعداد لشن حملة جديدة ضد هذه المناطق.

غير أن هذا الاختلاف في الرؤى والمواقف بين القطبين الأمريكي والروسي وغيرهم من اللاعبين الدوليين والإقليميين، لم يمنع من وجود قواسم مشتركة بين مختلف هذه الأطراف لعل أهمها، وجود رغبة خارجية مشتركة بإشغال فتيال الاقتتال الداخلي بين الفصائل في إدلب وغيرها من المناطق تطبيقاً لمبدأ «التدمير الذاتي» الذي تسعى تلك الأطراف لتطبيقه.

للقوف على آخر تطورات الملف السوري المعقّد، وبهدف مناقشة الخيارات المطروحة أمام قوى الثورة والفصائل خصوصاً، بما يؤدي إلى تقييم خياراتها المتاحة، وفي استمرار لما بدأه مركز الحوار السّوري^(١) في مساره «الكشاف» تحت «برنامج الحوار السياسي»، وبالتّعاون مع المرصد الاستراتيجي^(٢)، أقام مركز الحوار السوري ندوة حوارية بعنوان: «بعد خان شيخون والشعيرات: التحولات الميدانية ومستقبل الفصائل^(٣)»، بتاريخ ١٠ شعبان ١٤٣٨هـ، الموافق ل ٠٦ أيار/مايو ٢٠١٧م. وقد تضمنت محورين زمنيّين كان بينهما استراحة قصيرة.

(1) مركز الحوار السّوري "مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون و التنسيق بين السوريين.

(2) المرصد الاستراتيجي هو بيت للخبرة يقدم خدمات متخصصة للعاملين في مختلف المجالات السياسية والأمنية للمنطقة العربية، ومن أبرز منتجاته في الحالة السورية "التقرير الاستراتيجي السوري" الذي وصل إلى العدد 40/ لشهر مايو/أيار 2017، إضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات السياسية والأمنية.

(3) وقد نشرت الورقة بالروابط التالية في كل من موقع مركز الحوار السّوري ، و موقع المرصد الاستراتيجي.

المحور الأول

بدأ المحور بملخص وقد استهل الخبير الاستراتيجي قائد فريق "المركز الاستراتيجي" الندوة بالتأكيد على أنَّ التطورات متسارعة جداً، ولذلك، فإنه لن يقتصر على محتوى الورقة، بل سيضيف تحديثاً لما استجدَّ من أحداث وتطورات، وقد تمحور عرض الخبير الاستراتيجي حول عدَّة نقاط أهمّها:

تطورات سياسات القوى الدولية والاقليمية الفاعلة في الملف السوري، وتوصيات للفصائل العسكرية الثورية، وفيما يلي تلخيص لأبرز محتويات النقاط المدرجة من قبل الخبير الاستراتيجي.

تطورات سياسات الفاعلين الاقليميين والدوليين وتحليل للأحداث:

حيث خصَّص الخبير الاستراتيجي جزءاً كبيراً من الوقت للحديث عن تطورات الفاعل الدولي الأقوى في الساحة (الولايات المتحدة)، والتي غدت سياستها أكثر اندفاعاً في التدخل المباشر في الشرق الأوسط عموماً، وفي الملف السوري خصوصاً مع قدوم الإدارة الجمهورية الجديدة، والتي نبذت سياسة أوباما المترددة، لتتسق مع المواقف الكلاسيكية للجمهوريين في السعي نحو التدخل الخارجي بقوة وحسم لحماية المصالح الأمريكية، مؤكداً على أنَّ "الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك خطة جديدة، ورؤية جديدة، وطرحاً جديداً على أرض الواقع، والعنوان الكبير للوجود الأمريكي في سورية هو وضع قواعد جديدة للعبة وفق الخطة الأمريكية، فأمريكا اليوم لا تقبل بأي إملاءات من الروس أو من الأتراك أو من أي دولة أخرى.."

كما أسهب الخبير الاستراتيجي بتوضيح معالم السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، معتبراً أنَّها تهدف إلى زيادة موارد الولايات المتحدة الأمريكية، واستعادة الهيبة بعد 8 سنوات من التردد الذي شاب الإدارة في عهد أوباما، وذلك من خلال بسط السيطرة المباشرة (عبر حلفاء على الأرض) على موارد النفط تحديداً في سوريا والعراق، باعتبارهما دولتين "فاشلتين"، ومن خلال تحقيق طموحات الانفصاليين الأكراد إلى حد ما (أو الادعاء بذلك) بهدف الوصول إلى الهيمنة على موارد النفط والغاز في البلدين.

كما عزج الخبير على معلومات أمنية يمكن أن تؤخذ كمؤشر هام على ازدياد النزعة الأمريكية التَّخُّلية الاندفاعية في المنطقة عموماً، ومنها:

- وجود اثني عشر قاعدة في العراق في المنطقة الممتدة من ديالى (على الحدود مع إيران) وصولاً إلى الموصل والأنبار، إضافة إلى القواعد الجديدة في سورية، كقاعدة المالكية (نقطة حدودية بين سوريا والعراق) وقاعدة الرميلان، إضافة إلى القاعدة الأكثر أهمية، وهي قاعدة الطبقة، وهي أكبر من قاعدة حميميم من حيث الاستيعاب، ومن حيث الدور المتوقع أن يناد بها.

• إقدام الإدارة الجديدة على عمليات ضخ أسلحة بكميات ضخمة جداً⁽¹⁾ إلى "وحدات حماية الشعب الكردية" تحت غطاء "قوات سوريا الديمقراطية"، كما تسعى الإدارة الأمريكية -بحسب التقارير أمنية - إلى رفع عديد قوات سورية الديمقراطية إلى حوالي 100 ألف مقاتل، إضافة إلى ما ذكرته تقارير عدّة عن حشود عسكرية أمريكية غير مسبوقة تصل حتّى تسعة آلاف مقاتل من القوات الخاصة، والمغاوير ومشاة البحرية والمارينز، مشيراً إلى أنّ هنالك خطراً لزيادة عديد القوات الأمريكية إلى ما يقارب 15 ألف مقاتل.

• ازدياد الاهتمام الأمريكي بقاعدة الطبقة الجوية لتغدو بديلاً عن قاعدة "انجريك" في تركيا، فالولايات المتحدة تريد قواعد انطلاق داخل العمقين السوري والعراقي، وليس ذلك بهدف النكاية بالأتراك فقط، بل بهدف منع انسياب قوات الحشد الشيعي والمليشيات التابعة لايران في العمق السوري، وهنالك دول خليجية تتعهد بتمويل مثل هذه الخطط.

• ازدياد الجهود الاسرائيلية في دعم النزعات الانفصالية الكردية إلى جانب الولايات المتحدة، وهو ما قد يزيد الاندفاع الأمريكي نحو السياسة المذكورة.

• وجود رغبة أمريكية لتعزيز الدور العسكري المصري في سورية بالتوافق مع السعودية والروس، وذلك بعد رعاية أمريكية لمصالحة مصرية سعودية في واشنطن.

كما شرح الخبير بإسهاب عمّا سمّاه "ردود الأفعال" الروسية والايرانية على السياسات الأمريكية الجديدة، فالروس لديهم موقف تقليدي لا زالوا يحاولون المضي في ترتيباته، وذلك عبر إنشاء "هدنة هشة" تسمح لهم بالتدخل العسكري "المشروع" في أي وقت لترجيح كفة النظام، فالنظام السوري هو الوكيل المعتمد بالنسبة للروس (بشكل مشابه لما هو الحال عليه بالنسبة لقوات سورية الديمقراطية عند الأمريكان)، وبحسب تسريبات لعدّة تقارير أمنية، فالروس يريدون الدخول في مرحلة الترتيبات السياسية والدبلوماسية دون تورط عسكري طويل الأمد جنباً إلى جنب مع الشروع في شرعنة الدور الروسي، وذلك عبر استصدار قرارات في آستانة و في جنيف، ومحاولة تعزيزها بقرارات من مجلس الأمن، إضافة إلى الاستمرار في استحداث "منصات المعارضة" المُقرّبة من النظام، مع استمرار عمليات الترويج للأسلحة الروسية بهدف رفع نسب مبيعاتها عالمياً.

كما تسعى روسيا إلى استعادة دورها كقوة عالمية، وإلى تحقيق "التكافؤ" في البحر المتوسط عبر تزويد مينائها في اللاذقية بأسلحة وغواصات نووية بهدف تثبيت المكتسبات، وتحقيق الأحلام التاريخية الروسية بالوصول إلى المياه الدافئة في المتوسط.

كما أنّ هنالك هيمنة شبه مطلقة على سلاح الجو ومنظومات الدفاع الجوي التابعة للنظام السوري بعد ضربة الشعيرات.

(1) كان ذلك العرض من الخبير الاستراتيجي قبل أيام قليلة من إعلان الإدارة الأمريكية عزمها تسليم "وحدات حماية الشعب الكردية" بأسلحة ثقيلة ومدرعات.

وحول ردود الأفعال الإيرانية، أكد الخبير الاستراتيجي على أن إيران غير مرتاحة أبداً لما يُطبخ في أستانا وجنيف، وخاصة بعد الحديث الروسي شبه العلني عن خروج الميليشيات التابعة لإيران من سورية، كما تم رصد حشود كبيرة للميليشيات الشيعية في الجنوب السوري في ما يبدو أنه محاولة لتشكيل "هلال شيعي في الجنوب"، وفي ذات الوقت، تستخدم إيران الدبلوماسية أيضاً لتخفيف استنزافها وتحقيق أهدافها (كاتفاق المدن الأربعة، واتفاق حزب الله مع سرايا الشام في القلمون)، إضافة إلى محاولات تكرار النموذج العراقي الميليشيوي المعروف باسم "الحشد الشيعي" من خلال إصدار "بشار الأسد" للقرار "الرئاسي" رقم 1445.

وحول الضربة الكيماوية، تعتقد بعض أجهزة الاستخبارات الغربية بأنّ جناح ماهر الأسد المدعوم إيرانياً هو الذي قام بالضربة، فيما يُحسب بعض ضباط استخبارات النظام السوري الذين تطرح أسماؤهم كبدائل عن بشار الأسد على الجناح الموالي لروسيا.

وحول السياسة التركية، أفاد الخبير الاستراتيجي بأنّ ردود الأفعال التركية مضطربة وغير مُتسقة، خاصة بعد قرار الإدارة الأمريكية الجديدة زيادة الدعم لقوات سورية الديمقراطية، وانخراط روسيا بقواتها داخل عفرين، ولذلك يهتم الأتراك بإدلب، ويعتبرونها جزءاً من امتداد أمنهم القومي.

كما أشار الخبير إلى أنّ مجمل التطورات الأخيرة قد أدّت إلى تهميش أدوار الفاعلين الإقليميين والمحليين لحساب الفاعلين الدوليين الأقوى.

وحول ما يتردد عن أجواء التهذئة الحالية بعد اتفاق تخفيف التوتر، أكد الخبير بأنّ الأجواء في حقيقتها أجواء تصعيد، وأنّه قد بدأ التقسيم الفعلي لسورية إلى مناطق نفوذ عدّة، وأنّه يراد إحداث اقتتال داخلي بين الفصائل من خلال استغلال مفهوم الحرب على الإرهاب، وفي نفس الوقت، يتم البحث عن بدائل لبشار الأسد، والذي أصبح الخاسر الأكبر، وخاصة بعد تراجع عديد قواته إلى حوالي الثلاثين ألفاً فقط، أي بما يقارب عديد بعض الميليشيات المتعددة الداخلة في الصراع⁽¹⁾، كما أنّ روسيا محبطة إجمالاً من أداء قوات النظام.

وقد أنهى الخبير عرضه بجملة من التوصيات، يمكن تلخيصها بما يلي:

- التحول التدريجي للفصائل إلى جيش وطني يقوم على عقيدة عسكرية ويمثل الامتداد الشعبي لأكثر من 90% من المجتمع..

- الانخراط في مشروع وطني، بهدف مليء الفراغ الناتج عن انهيار المؤسسات العسكرية الرسمية مع انخراط في منظومة الأمن والرعاية (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف).
- الانخراط في مشروع اصلاح وطني يراعي الأمن الوطني مع الأمن الاقليمي.
- تنقية الصف المقاوم للنظام والمشروع العسكري الاحتراقي الوطني من الاختراق والاستدراج والغلو، وهو أمر بات واجباً أشدّ الوجوب على مختلف الفصائل وقاداتها.
- تقصي مصادر القوة الذاتية الكامنة بدلاً من الإعتماد الكامل على القوة الرديفة (الدعم الخارجي).
- الاعتماد على النظريات المتطورة في مناطق الاشتباك، واعتماد الاجراءات العملية القياسية بين القوى الصديقة (خطوط اتصال ساخنة - وساطات) لمنع التصادمات المفضية إلى الاقتتال الداخلي.

(1) وقد ذكر الخبير الاستراتيجي مسبقاً بأنّ الأمريكان يريدون رفع عديد قوات سورية الديمقراطية إلى المئة ألف مقاتل.

حيث تنوعت تعليقات الحاضرين حول نقاط عديدة، ويمكن وضع أغلب التعليقات تحت عناوين رئيسيين: تحليل مجريات الأحداث وأدوار الفاعلين، ومناقشة التوصيات المطروحة من قبل الخبير الاستراتيجي.

(أ) تحليل مجريات الأحداث وأدوار الفاعلين:

حيث رأى رئيس لأحد مراكز الأبحاث بأن الأيام القادمة ستكون حاسمة في تقرير استراتيجية تركيا، من حيث زيادة تقاربها مع روسيا، أو استمرارها في دورها التقليدي منذ الأيام الحرب الباردة بوصفها "درعاً لحماية أوروبا" من الخطر الروسي (السوفييتي سابقاً)، فيما رأى باحث وأكاديمي بأن التحديات والصعوبات كبيرة أمام تركيا في حال أرادت الانحياز إلى روسيا والصين والاعتماد عليهما تسليحياً، إضافة إلى تحديات متعلقة بالطاقة. وحول **الضربة الكيماوية**، رأى عضو في هيئة تفاوضية بأن الأرجح في ما يتعلق بمنفذها هو الضلوع الإيراني المباشر في محاولة لخلط الأوراق، وإحراج الروس الذين ذهبوا وراء مصالحهم دون الاكتراث بالمصالح الإيرانية، كما رأى بأن من أهم نتائج مجزرة خان شيخون هو إعادة الحياة لمؤتمر أستانا، كما عبّر عن اعتقاده بأن هنالك بوادرًا لتحالف سعودي أمريكي جديد، النقطة التي أثارت تساؤل أكاديمي ورئيس لمنظمة مجتمع مدني، معتبراً بأن الكثيرين يستحضرون مشهد التحالف الأمريكي السعودي في وجه الشيوعية أيام الحرب الباردة، فيما قلل باحث وأكاديمي من إمكانات الدور السعودي لأسباب عديدة، ووافقه في ذلك الخبير الاستراتيجي، مؤكداً على أن الدور المحوري هو لـ "تل أبيب"، ويراد للدول الأخرى أن تدور حول ذلك المحور.

وحول نتائج مؤتمر أستانا الأخيرة وما سُمي باتفاق مناطق خفض التوتر، أبدى ضابط رفيع الرتبة في أحد فصائل الجيش الحر تخوفه من تكرار المذابح البوسنية بعدما تمّ الإعلان عن مناطق مشابهة في البوسنة في ذلك الوقت.

(ب) حول التوصيات المقترحة:

حيث تساءل رئيس لحزب سياسي عن إمكانية تشكيل جيش وطني، وعن إمكانية أن يتمّ تبني خطاب المقاومة الشعبية، والتي تتميز بأنها غير مكلفة مادياً، وغير خاضعة للضغوط الدولية، وإما ذات قرار شعبي، حيث تكون مُشرعنة باعتبارها ضدّ وجود أجنبي على أرض وطنية، فيما دعا باحث إلى وضع خطط بديلة تعتمد تسليم الملف السوري إلى دولة صديقة جارة في حال عدم التزام الفصائل بتنفيذ التوصيات المذكورة خلال فترة زمنية محددة، معللاً ذلك بأنّ التوصيات المذكورة أو ما شابهها قد تمت الدعوة إليها مراراً وتكراراً دون جدوى أو استجابة من الفصائل، وهو ما أكّد عليه عضو في مكتب سياسي لأحد الفصائل، معتبراً بأنّ التنسيق مع دولة صديقة في محاولاتها الحالية الرامية إلى تشكيل جيش وطني وشرطة وطنية هو الحلّ الأمثل.

وحول قضية مليء الفراغ الأمني والعسكري والمدني على المستوى المحلي، تساءل رئيس لمنظمة مجتمع مدني عن موقف قوى الثورة في حال تمّ تبني دعم نماذج حكم محلية خاضعة للمركز في دمشق، خاصة مع وجود تسيريات صحفية حول الموضوع، ليؤكد الخبير الاستراتيجي بدوره على أنّ الإجابة على الكثير من الأسئلة المطروحة يتطلب اوراق سياسات أوسع من ورقة تقدير الموقف المعدة للندوة.

المحور الثاني

وفيه تابع الخبير الاستراتيجي تعليقاته وإجاباته على بعض أسئلة الحاضرين، حيث أكد على أنه تم رصد إهتمام إسرائيلي كبير بـ"وثيقة حوران" -المثيرة للجدل مؤخراً- على مستوى الاستخبارات (الموساد)، ومن خلال بعض مراكز الدراسات (مركز يورشاليم)، حيث اعتبروا بأن "الفيدرالية الحورانية" هي المنقذ الوحيد لهم من هيمنة مشروع الحشد الشعبي الشيعي الصادر وفق القرار الرئاسي 1445، الذي أصدره بشار الأسد. وأكد الخبير على أنه وفي المحصلة، فإن الولايات المتحدة تريد تعزيز أنماط الحكم الذاتي في كل من شرقي الفرات، وفي منطقة الهيمنة التركية، وفي منطقة عفرين، وفي المحافظات الجنوبية الثلاثة بما يشمل إقامة كيانات إدارية اقتصادية مستقلة تابعة لنفوذ الدول المجاورة بهدف حماية أمنها (تركيا - الأردن - "إسرائيل"). كما أكد الخبير الاستراتيجي على أن المرحلة الحالية هي مرحلة إعادة تشكيل للمنطقة، وهي تتميز بوجود الفوضى الناتجة عن غياب المؤسسات العسكرية التقليدية التي هيمنت منذ مرحلة الانقلابات العسكرية، وإلى ما يسمى بالربيع العربي، حيث تحول المشهد بشكل جذري. بناء على ذلك، على قوى الثورة أن تتحرك كامتداد شعبي شامل، وكقوى مسؤولة، وإلا فإنها ستساهم في إعادة رسم الخارطة فيما يخدم التقسيم الطائفي والإثني، ومشروع المد الفارسي الأكثر خطورة أيضاً.

مشاركات المدعوين (مداخلات وتعليقات وأسئلة)

حيث تنوعت تعليقات الحاضرين حول نقاط عديدة، ويمكن وضع أغلب التعليقات أيضاً تحت نفس العنوانين الرئيسيين الذين وردا في المحور الأول: تحليل مجريات الأحداث وأدوار الفاعلين، ومناقشة التوصيات المطروحة من قبل الخبير الاستراتيجي واقتراح البدائل، حيث نال العنوان الثاني الحظ الأكبر من الاهتمام والمداخلات.

أ) تحليل مجريات الأحداث وأدوار الفاعلين:

حيث رأى رئيس لأحد الأحزاب السياسية بأن التقسيم المقصود لسورية، والذي أشار الخبير الاستراتيجي له في تقديم ورقته، يعني وجود مناطق نفوذ للدول مؤقتاً، حيث لم تصل التسويات الدولية إلى حل جذري في سورية، وأن هنالك سباقاً بين الدول الأربعة أمريكا وروسيا وتركيا وإيران على تقاسم مناطق النفوذ ومحاولة تثبيت المكتسبات، لكنه أكد أيضاً على أهمية إرادة السوريين الذين "لا زالوا قادرين على صياغة مستقبل سورية"، وبشكل مختلف عما كان عليه الوضع قبل مئة عام في سياق ذي صلة.

ب) مناقشة التوصيات المطروحة من قبل الخبير، واقتراح البدائل:

حيث رأى أكاديمي سوري بأن تكرار هذه التوصيات للفصائل دون تنفيذ واهتمام منها يوجب البحث عن البدائل، ومن ذلك التوجه لعموم الشعب، فهو صاحب السلطة الأقوى، ومنه نبعت الثورة، كما لفت الانتباه إلى أهمية أدوار الفاعلين الآخرين الذين يمكن أن يخطبوا الشعب للاضطلاع بمسؤولياته، وهم منظمات المجتمع المدني والنخب والسياسيون، مع التأكيد على إيجاد حل حقيقي للحالة الفصائلية المستعصية، من خلال الاستمرار في

تذكير القائمين عليها ونصحهم، أو محاولة التركيز على بناء فضيل جديد يهيمن على الساحة، وينهي الحالة الفوضوية الحالية، مرشحاً "المجلس الإسلامي السوري" ليقوم بدور الراعي لمبادرات متعلقة بهذا الشأن، بوصفه مؤسسة متماسكة تحظى بالدعم من قبل العديد من القطاعات التي تعتبره مرجعية معتمدة لها أو مقبولة على أقل تقدير.

كما أكد أكاديمي على أنّ وجود عدد من الدول صاحبة المصالح الداعمة لمختلف الفصائل والتيارات السياسية داخل المعارضة يُصعّب من إمكانية الوصول إلى الجيش الوطني المنشود، الأمر الذي يُرَجّح إسناده الأمر إلى تركيا باعتبارها الدولة الجارة الصديقة، ولأنها تملك عمقاً استراتيجياً ومصيراً مشتركاً مع السوريين، إلا أنّه شدّد أيضاً على أنّ تكوين الجيش الوطني لا يعني الالتزام بأسلوب قتال الجيوش التقليدية، بل لا بدّ من وجود عمليات نوعية خلف خطوط العدو.

كما أشار رئيس لأحد الأحزاب السياسية إلى أنّ على السوريين أن يدرسوا خيار تشكيل دولتهم "ما بعد الوطنية" بعد ان انتهى عصر الدول القومية والدول الوطنية.

فيما رأى مدير تنفيذي لمركز دراسات أنّ من الأولويات في ظل الظروف الراهنة التركيز على تعزيز الحوكمة المحلية إدارياً واقتصادياً في مناطق النفوذ المفروضة من بعض الدول، مؤكداً على أنّه لا بدّ للفصائل أن تكف يدها عن التدخل في شؤون المجالس المحلية، وأنّ ذلك يشكّل امتحاناً حقيقياً لدى الفصائل، حيث أنّ دعم الحوكمة المحلية يعني تقوية الشرعية البديلة التي من الممكن أن تسحب وظائف الدولة وقمارها، وبالتالي يمكنها التأسيس لشرعية جديدة منتخبة قائمة على رضا السكان المحليين وسط ما يطرح من حلول مستقبلية بات من الواضح أنها تسعى لتهميش دور الدولة السورية المركزية.

كما رأى أكاديمي وقانوني بأنّ الحالة الفصائلية قد استهلكت وانتهت صلاحيتها، وأنّه لا بد من إعادة توليد لآليات جديدة تتناسب مع الواقع الذي نعيش فيه، مؤكداً على أنّ الصراع مع فصائل الغلو هو صراع وجود بالنسبة لقوى الثورة، وأنّ على قوى الثورة أن تدخل سباق قضم المناطق من "تنظيم الدولة"، حيث يتسابق كل الفاعلين لقضم الأراضي منه، مؤكداً على ضرورة تطوير تصور للتعامل مع واقع كل منطقة على حدى، فالمناطق الوسطى أو الجنوبية المحاصرة قد لا تكون ذات أهمية خاصة لبعض الدول الإقليمية كما هو الحال بالنسبة لمناطق الشمال السوري.

وحول الخيارات المحدودة الصعبة لقوى الثورة، رأى أكاديمي بأنّ هذه الخيارات المحدودة تفرض على قوى الثورة الاستفادة من كل الفرص المتاحة بالتوازي وتوظيفها، وبحسب معطيات كل منطقة من المناطق، ولو أدّى ذلك إلى تعدّد التعامل والتعلق بعدّة فاعلين إقليميين بحسب كل منطقة، مع التأكيد على أهمية الدور التركي الإنقاذي في الشمال وسط عجز الفصائل عن تشكيل جسم موحد، فيما تغلب التنظيمات المتطرفة عليها وتفرض أمرها الواقع. وفي سياق مشابه، أكد باحث على ضرورة إعادة تشكيل المنظومة الفصائلية لتتوافق حول أهداف استراتيجية واحدة في الحد الأدنى، وأنّه على الرغم من أنّ الحالة الفصائلية هي حالة شرق أوسطية، إلا أنّ المليشيات الشيعية مثلاً تتميز بأنّها تدور في فلك واحد في اليمن والعراق وسورية، كما أكد على ضرورة الانتقال إلى التفكير الواقعي السياسي البعيد عن المثالية، والذي يفرض التعامل الواقعي مع مناطق النفوذ الجديدة بحسب قوى الأمر الواقع في كل منطقة، وبالنسبة للشمال السوري تحديداً، فإنّ تركيا هي خيار قوى الثورة والمعارضة الاستراتيجي.

خاتمة

تعتبر هذه الندوة الثانية من نوعها في مسار "الكشاف"، والذي يُعتبر أحد مسارات برنامج "الحوار السياسي" في مركز الحوار السوري، والذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي والاحتراف لدى صنّاع القرار في مختلف أجسام ومؤسسات قوى الثورة والمعارضة، وقد حضر الندوة حوالي الثلاثين شخصاً، يمثلون مختلف الأطياف العسكرية والمدنية والسياسية لقوى الثورة والمعارضة، ومن خلال استعراض النقاشات، وملاحظة استبيانات الحضور، يمكن استنتاج النقاط التالية:

- كان هنالك توافق حول التوصيات المطروحة من قبل ورقة "المرصّد الاستراتيجي"، ولكن القلق كان نابعاً من عدم إمكانية تنفيذها، الأمر الذي أدّى إلى إنسيابية في طرح الأفكار والتوصيات البديلة.

- كان من أهمّ البدائل المقترحة من قبل الحضور: تعزيز الحوكمة المحلية بوصفها بديلاً شرعياً منتخباً عن الدولة في الظروف الراهنة، وفي مناطق نفوذ الدول المزمع انشاؤها، واستمرار محاولات إيجاد نواة الجيش الوطني اعتماداً على المؤسسات ذات المرجعية والسُّمعة الطيبة (كالمجلس الإسلامي السوري وغيره)، والاستعانة بالدول الجارة الصديقة على الرغم من الآثار السلبية الجانبية لذلك فما يتعلق باستقلالية ووحدة القرار السوري، ودعم تشكيل فصيل عسكري بهدف هيمنته على المشهد، والمضي بالتوازي في مختلف الخيارات السابقة بحسب إتاحتها وملائمتها للظروف المحلية، مع المحافظة على الروابط الوطنية بين مختلف المناطق ذات الخيارات المختلفة، مع تقدير موقف كل منطقة واحترامه تبعاً لظروفه.

- كان الحوار الهاديء في الندوة مثمراً، حيث كانت هنالك انسيابية في مختلف الأفكار الإبداعية، كما جرت مناقشتها بموضوعية بعيداً عن مختلف الدوافع أو العوامل الحزبية أو الشخصية، مع زيادة تفهم كل طرف للدوافع الحقيقية لسلوك الأطراف الأخرى، الأمر الذي يُمكن أن يُهدّد لتعاون تنفيذي حقيقي مستقبلاً، كما يزيل الحواجز ويهيئ الأجواء لتوافقات بين مختلف الأطراف المستهدفة بإقامة الحوار.



   sydialogue

 www.sydialogue.org

 contact@sydialogue.org